اعتراض التَّلَاميذ على الشّيوخ

صفحة نادرة من تاريخ العَرَبيَّة

أ.د.علي محسن بادي (*)

الملخص

تختصُّ هذه الدّراسة بإظهارِ صفحةٍ من تاريخِ العَرَبيَّة تكادُ تكونُ مَطْوِيَّةً لم تمتد إليها يدُ البحثِ الحديثِ بالقدرِ الذي يُظهِرُ معالمَها الأصيلةِ بَعْدُ، ومَوضُوعها له طرفان مُتلازِمان يكتَنِفُ أحدُهما الآخرَ؛ الأولُ: شاهدٌ نادرٌ مِن مَسارِ عَلاقةِ الأخْذِ والتَّلَقّي بين الشّيوخ والتَّلَاميذ في حَلقاتِ دُروسِ العَرَبيَّة الأولى، والآخَرُ: قَضيَّة الضّوابِط الزّمنيّة لاستقراءِ اللُّغَة وتدوينِها والاحتجاجِ بشَواهِدها عند القُدَمَاء من عُلَمَاء العَرَبيَّة وما رُوِيَ مِن مذهبِهِم في تقييدِ عصورِ الرّوايةِ والاستشهادِ في ضِمْنِ حُدودِ علاقةِ هذه القَضيَّة بشاهدِ الطَّرَفِ الأولِ مِن مَوضُوع الدّراسةِ.

الكلماتُ المفتاحيّة: تاريخ العَرَبيَّة، اعتراضُ التَّلَاميذ على الشّيوخِ، الضّوابط الزّمنيّة لتدوين اللُّغَة.

(*) جامعة سومر / كلية التّربية الأساسية.

المقدمة.

معالــمُ العَلاقَة بيــنَ العالِــم والمتعلِّم، أو بين الشّــيوخ والتَّلَاميــذ، مألوفةٌ معروفةٌ فــي التّراث العَرَبــيّ والإســلَاميّ، رُسِــمَتْ حدودُهــا فيــه بمواضَعات راســخة وتقاليدَ عتيدة بدأتْ بوادرُها منذ النّشْأة الأولى للتّعليم في الإسلام، وامتدَّت في بقية العصور على نمطٍ واحد من القوة والرَّصانة. والأصــلُ الأول في هذه العَلاقَة وأساسُــها المَتين الذي قامتْ عليه أنْ يَكونَ الشّيخُ أو الأستاذُ مصدرًا للعلــوم والمعــارف التــي يتلقّاهــا عنــه التَّلَاميذ بعِرْفان وامتنان، وربما رُدَّ آخِرُ هذا الأســاسِ على أوَّلِه أحيانًا بأَنْ يُفيد الأســتاذُ من التّلميذِ عِلمًا في مســألة بعينها لم يتهيَّــأ له من أســبابِ معرفتِها ما تهيَّــأ لتلميذه، ولاســيما إنْ كان التّلميــذُ نابهًا مُجتهدًا، وفي تراثِنا شَــوَاهِد ناصِعةٌ لهذه الحالة، ومــن أَعْرَقهــا فيه ما ثبــتَ من روايــة الأكابرِ عن الأصاغرِ بشــتّى أصنافِها ومراتبِها[1]، ومن أقربِها إلَــى المَنحَى اللُّغويّ العامّ لدراســتنا ما تأكَّد من إفادات أبي علي الفارســيّ في بعض المسائل من تلميــذِهِ ابن جِنّــي بِهِمَّةٍ صادقــةٍ وتواضُع جَمٍّ[2]، ولم يتعدَّ الشّــطرُ الأعظم من هذه الشَّوَاهِد حدودَ العَلاقَةِ المألوفة بين الشّــيخِ والتّلميذ، لأنها جرَت لدواعٍ علميّة خالصة بســياقاتٍ سليمة من نوازع الكِبَرِ والتَّعالي.

وربَّمــا وُجِدَتْ في تراثنا شَــوَاهِد أخرى شــذَّت عن هذه السّــياقات، ولم تُخَفِّفْ مضامينُها شــيئًا من شذوذها بأَنْ تشــتملَ على فائدة ما قد تُسَوِّغُ قبولَهــا، بل توغَّلــت في الشّــذوذ بــأَنْ تَمَحَّضَتْ للتَّعالــم المقصــود مِن غيــر أدنى أثــارَةٍ مِن علم يُفيدها الشّيخُ مِن التّلميذ، وكان الأخيرُ دون شيخِهِ بمراتبَ كثيــرة في العلم، ودليلُ صدق تحقُّقِ هذا الاحتمال وعلامتُه الشّــاهدُ النّــادرُ المقصود بهذه الدّراســة، فهــو بهــذا الوصــف، وإنمــا وصفناه بالنُّــدرة؛ لاعتقادِنا بقلَّةِ نظائره من جهة تميُّزِ كلِّ رُكنٍ من أركانه الثّلاثة التي ائتلفَتْ فيه بميزة قلَّما تحقَّقــت في نظير آخر؛ فالشــيخُ هــو الخَليل بن أحمَدَ الفَراهيديّ، وناهيكَ به إمامًا عبقريًّا فذًّا في علمِهِ ومَلَكاتِه النّفسيّة، والتلميذُ هو عبد الملك بن قريب الأَصْمَعيّ الذي اتَّفقتْ الكلمةُ على شُــهرتِه في الرّوايَة والنّقل المجرَّد، ولم تختلفْ في حَقيقَة ضَعْفِ مَدارِكــه العقليّة وقدرتِه على إعمال الفكر في المَسائلِ الدّقيقة، والمَوضُوع هو خرقُ قاعدة الحُدُود الزّمنيّة لرواية اللُّغَة بالاعتمادِ على أشعار المُحدَثين في الاستشهاد والاحتجاج.

وعلــى نحــو الإجمــال، إنْ لــم يكــن مَوضُوع الدّراســة جديــدًا في بابه من جانب الكشــفِ عن بعــض المَناحــي السّــلوكيَّة غيــر الظاهــرة في أساليب التّلَقّي بين الشّــيوخ والتَّلَاميذِ في تاريخ العَرَبيَّة، فربَّما اتَّصَفَتْ بشــيء مــن الجِدَّةِ بعضُ الفوائد المُســتَخلَصة من دراســتِه، ولاســيّما في مَوضُوع الضّابط الزّمني لرواية اللُّغَة والاحتجاج بشَــوَاهِدها، والشّــعر منها على وجه الخُصوص، واســتذكار الملامــح الرّئيســة لهــذا المَوضُــوع، بإلمامَــةٍ موجــزةٍ، هو المَدْخــل المناســبُ لبقيَّة المَوضُوعــات المتفرِّعة مــن المَوضُــوع الرّئيس للدراســة، بعــد أَنْ لم نجدْ ضرورةً فــي التّعريف

(١) يُنظَــر: الجزء فيه الأول مِمَّا رواه الأكابر عن الأصاغر ٤٩ – ٦٤، وما رواه الأكابر عن مالك ١٢ – ١٣.

(٢) يُنظَر: الخصائص ١/ ١٩ – ٢٠.

بالأعلامِ الذين دارتْ حولهم محاورُها، ففي شهرةِ الخَليل والأصْمَعيّ عند عامة المعنيّين بالعَرَبيَّة وتاريخها غِنًى عن تكلُّفِ التّرجمة لهما.

الحُدُودُ الزّمنيّة لروايةِ اللُّغَة

نالت قَضيَّة الحُدُود الزّمنيّة لتلقي اللُّغَة عن أهلها بالمُشافهة أو الرّواية المباشرة، ومن ثم تدوين مادتها، ما تستحقّه من عناية واهتمام من عُلَمَاء العَرَبيَّة ورواتِها الأوائل بمقدار نَاسَبَ ما لهذه القَضيَّة من مكانة في مُجمَل نواحي الفِكر اللُّغويّ القديم عند العَرَب منذ بوادر نشأته في القرن الأول للهِجرَةِ حتى مراحل نضجه واستوائه في القرون التّالية، وسواء أكانَ الباعث الرّئيس على تلك البوادر الحفاظَ على سلامةِ النّصّ القرآني وإصلاح ما ظهر من لَحنٍ أو غلط في قراءته أو في عموم الكلام، أم كان الباعثُ نُزُوعًا عِلميًّا مُجَرَّدًا من أيّة غاية سوى دراسة اللُّغَة، ظلت المَادَّة اللُّغويّة المجموعة المحكومة بضوابط زمنيّة ثابتة هي المحور الذي دارت حوله اتجاهات البحث اللُّغويّ القديم كلها.

وجمهور عُلَمَاء العَرَبيَّة القُدَمَاء لهم في هذا الشّأن مذهبٌ عامٌّ مشهورٌ مُتَّفق عليه، إذ تعارفوا على عهودٍ مَعلومة لاستقراءِ اللُّغَةِ وتدوينِها، وحدودٍ زَمنيّة مُعينة للشَوَاهِدِ التي يجوزُ الاحتجاج بها في المسائل اللُّغويّة والنَحويّة، ولاسيما الشّعر منها، امتدّت من العَصر الجَاهِليّ إلَى منتصفِ القرن الثّاني للهِجرَةِ؛ قالَ السّيوطي: «أجمَعوا على أنَّهُ لا يُحْتَجُّ بكلام المُوَلَّدين والمُحْدَثين في اللُّغَة والعَرَبيَّة... أوَّلُ الشّعراء المُحدَثين بَشَّار بن برد... ونَقَلَ ثعلبٌ عن الأصْمَعيّ قالَ: خُتِمَ الشّعرُ بإبراهيمَ بن هرمةَ وهو آخر الحُجَجِ»[٣]. وقال عبدُ القادر البغداديّ: «الكلامُ الذي يُسْتَشْهَدُ به نوعان: شعرٌ وغيره، فقائل الأوَّلِ قد قَسمه العُلَمَاء على طبقات أربع، الطبقة الأولى الشّعراء الجَاهِليّون... والثانية المُخَضْرَمون... والثالثة المُتَقدّمون، ويُقال لهم الإسلَاميّون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجَريرِ والفرزدق، والرّابعة المُوَلَّدون، ويُقالُ لهم المُحْدَثون، وهم مَنْ بَعْدَهُم إلَى زمانِنا، كبشار وأبي نواس، فالطبقتانِ الأُولَيان يُسْتَشْهَدُ بشعرِهما إجماعًا، وأمّا الثّالثة فالصّحيح صِحَّةُ الاستشهاد بكلامها... وأما الرّابعة فالصّحيح أنَّهُ لا يُسْتَشْهَدُ بكلامِها مطلقًا»[٤]. ومما قيل في وصفِ الشّعراء المُحدثين أيضًا: «الحديثُ من الشّعراء: همُ الذين خالطوا الحَضَرَ، وتَرَبّوا في البلادِ، كمُسلمٍ ومروانَ وأبي نواس وبشار وسَلَمِ الخاسر ودِعبل وحبيب والوليد وأقرانهم»[٥]. وذكر ابنُ رشيق التّوجيه المناسب لهذا المذهب في قوله: «كلُّ قديم من الشّعراء فهو مُحْدَثٌ في زمانِه بالإضافة إلَى مَنْ كانَ قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد حَسُنَ هذا المُوَلَّدُ حتى هَمَمْتُ أَنْ آمرَ صِبيانَنا بروايتِه، يعني بذلك شعرَ

(٣) الاقتراح ٥٤ – ٥٥. وتَتمّة كلام الأصمعيّ في طَبَقَات الشُّعراء لابن المعتزّ ٢٠: «فإنه مدحَ ملوكَ بني مروان، وبقيَ إلى آخرِ أيامِ المنصور». وتُوفّي بشار سنة (١٦٧هـ)، وتُوُفِّي ابنُ هرمةَ سنة (١٥٠هـ)، وقيلَ: سنة (١٧٦هـ). ونقلَ البغداديُّ في خزانةِ الأدب ١/٨ ما جاء في (الاقتراح).

(٤) خزانة الأدب ١/٦.

(٥) التبيان في شرح الديوان ٤/٥.

جريرٍ والفرزدق، فَجَعَلَهُ مُوَلَّدًا بالإضافةِ إلَى شعرِ الجَاهِليّة والمُخضرمين، وكان لا يَعُدُّ الشّعر إلا ما كان للمُتَقدّمين... هذا مذهبُ أبي عمرو وأصحابِه كالأصْمَعيّ وابن الأعرابيّ... وليس ذلكَ لشيءٍ إلا لحاجتِهم في الشّعر إلَى الشّاهد، وقِلَّةِ ثقتِهم بما يأتي به المُوَلَّدون، ثم صارت لَجاجَة»[٦].

مَوقِف الخَليل بن أحمَدَ الفَراهيديّ

مَوقِف الخَليل من قَضيَّة الحُدُود الزّمنيّة لرواية اللُّغَة والاستشهاد بالشّعر له مظهران من حيثُ سلامةُ السّياقات المَنهجيّة لنقلِه وصِدْق مضامينها، استندَ الأول إلَى مقومات مَوضُوعية واضحة المعالم، وجاء الآخر بسياق مُفتعل ومَضمون غير أصيل.

المَظهَر الأصيلُ لمَوقِف الخَليل

المَظهَر الأصيل لمَوقِف الخليل من قَضيَّة الحُدُود الزّمنيّة لرواية اللُّغَة والاستشهاد بالشّعر موافق لمذهب جمهور العُلَمَاء المُتَقدّمين من تلاميذه الذين تأسست بجهودهم علوم العَرَبيَّة بشتَّى اتّجاهاتها ومذاهبِها المدرسيّة بحكم الضّرورة، وسبيلُ الاستدلال على جانبٍ من صدق هذه الحَقيقَة سهلٌ ميسورٌ باستقراء ما تَبَقَّى مِن تُراثِهِ المُوَثَّق في (الكِتاب) أولًا، ثمّ في (العَين)؛ أما المَصدر الأول فقد سَلِمت شَوَاهِده، سواء أكان مصدرها الخَليل أم غيره من شيوخ سيبَوَيه، مِن شُبهات الصّلة بأشعار المُحْدَثين، باستثناء شُبهة تخصُّ عَجْزَ بيتٍ استشهدَ به سيبَوَيه نفسه مِن دون نسبة، ولا صلة للخليلِ به[٧]، وقيل في نسبتِه أنَّهُ لبشار[٨]، وقد تنازعَ في نسبتهِ جَمْهَرة من الشّعراء، ونسبتُهُ إلَى بعض المُتَقدّمين منهم في الزّمنِ أرجحُ من نسبتهِ إلَى بَشَّار بتفصيل يضيقُ المقام عن استيعابه. وأما (العين) فقد أُثيرت حول شَوَاهِده شُبهة (الاستشهاد بالمَرْذول من أشعارِ المُحْدَثين) بحسب تعبير أبي بكر الزّبيديّ الذي بَعَثَ هذه الشّبهة حول شَوَاهِد (العين) في ضمنِ ما أثاره من شَكٍّ في حَقيقَة صلةِ الخَليلِ بالصّيغة الأخيرة من تأليفِ هذا الكِتاب، ولكنَّه لم يَنسبْ مضمون شُبهة الاحتجاجِ بأشعار المُحْدَثين إلَى الخَليل، بل إلَى (زيادات النّاس) في كتابِه[٩].

المَظهَر المُفتَعَل لمَوقِف الخَليل

سببُ وَصْفِ هذا المَظهَر لمَوقِف الخَليلِ من قَضيَّة الحُدُود الزّمنيّة لرواية اللُّغَة والاستشهاد بالشّعر بالافتعال ومُباينة الحَقيقَة قيامُه على أساسٍ مِن روايتين أفادتا استشهاده ببيتٍ ادَّعى مَنْ نقلَهُ عنه أنَّهُ مُحْدَثٌ، وناقلُ الرّوايتين تلميذان من مشاهير تلاميذ الخَليل والرواة عنه هما الأصْمَعيّ والأخفشُ الأوسط، والرّواية الأولى هي المقصودة بالبحثِ المُفَصَّل في دراستنا، لأنّنا وجدناها على الوصفِ الذي تقدّمَ ذكره، أي إنها تُعَدُّ مثالًا نادرًا لتعالُمِ التّلميذِ على شيخِه من دونِ عِلم يُؤثر، وسياقُها مُفصح بجلاءٍ عن هذا المَعنَى، على حين جاءَتْ الرّوايةُ الأخرى بسياقٍ يُفيد المُجازفة في حُكْمٍ مَبْني على قُصور في الاستقراء بحدود مَوضُوع الشّاهد، ولذلك اقتصرَتْ الفائدةُ

(٦) العمدة ١/٧٨ – ٧٩.

(٧) يُنظَر: الكتاب ٤/٤٤١.

(٨) يُنظَر: رسالة الغفران ٤٣١.

(٩) يُنظَر: المزهر ١/٨٢ – ٨٣.

منها على تعزيز فَحوَى النّتيجةِ المُستخلَصَة من دراسةِ الرّواية الأولى.

روايةُ الأصْمَعيّ

نقل أبو الطيِّبِ اللُّغويّ روايةَ الأصْمَعيّ في قوله: «حدَّثنا جعفر بن مُحَمَّد قالَ: قرأتُ بخطِّ المُبَرِّد: حدَّثني المازنِيُّ، عن الأصْمَعيّ، قال: قلتُ للخليلِ: ما حَمَلَكَ على أَنْ جئتَ في العَروض ببيتٍ مُحْدَثٍ:

إنَّمـــا الذَّلْفـاءُ يـاقوتَةٌ

أُخْرِجَتْ مِنْ كيسِ دهقان

أنـا كنـتُ أعطيتـكَ أَبياتًـا من الشّـعر القديم علـى هذا الـوزن، فقال: لـو اتَّزَنَ لـي بالحجارة لَأَرَحْتُكَ»[١٠].

وظاهر سـياق هـذه الرّواية صريح في دخول الشّـاهد العروضـي حيِّـز الضّابـط الزّمنـي في الاستشهاد عند عُلَمَاء العَرَبيَّة ورواتِها المُتَقدّمين كالأصْمَعيّ والمازنيّ والمُبـرّد، فضلًا عن الخَليلِ بنِ أحمدَ الذي لم نجدْ دلالةً لكلامه في هذه الرّواية غير الـرّدِّ المُهذَّب علـى تَعالُمِ تلميـذِه الأصْمَعيّ الذي قال يومًا: «أنا لم أَرَ أحدًا بعد أبي عَمرو أَعْلَمَ منّي»[١١]، وعلمُه وعلمُ شيخِه أبي عمرو، مع جلالِ قَـدْره وعُلُـوِّ مرتبته، لا يـكادانِ يبلغانِ مـا بلَغَهُ الخَليـلُ في مواردَ مَخصوصةٍ من العلمِ، كاختراعِ علـم العَروضِ ودوائرِهِ المُحيطةِ بأشـعارِ العَرَب في العُصور كلّها، وابتكارِ طريقة تَقْليباتِ الجذور اللُّغويّة التي اسـتوعبَتْ المُسـتعمَل والمُهمَل من العَرَبيَّة في عصور الفصاحة، عن غيرِ مِثالٍ سابقٍ يُحتـذى في هذين الموردين، فَضلًا عن سـائر ما بَرَعَ فيه الخَليلُ من العُلومِ والمَعارف التي يعلمُها بالضّرورة من له أدنى مسٌّ بِّالعَرَبيَّة وتاريخها.

وإذا استقام هذا التّوجيه لفحوى كلام الخَليل فقـد تضمَّـن إيحـاءً للأصْمَعـيّ بِقِلَّة علمـهِ في العَروض وعجْـزه عن الإتيان ببيتٍ يَسُـدُّ موضعَ الاستشهاد بهذا البيتِ الذي يُعَدُّ أُنموذجًا فريدًا (لا يَتَّزِنُ بالحَجارة)، بل بأَدَقِّ الموازينِ وألطفِها، لأَنَّه يُمثل صيغةً نـادرة لا زِحافَ فيها للضربِ الثّالثِ الأبتـر، أو المقطـوعِ والمَحـذوف (فعلـن)، من العروضِ الثّانيةِ المَحذوفة، أو المَجزوءة (فاعلن) في بحـرِ المَديد، لذلك اقتصـرَ عليه العروضيّون وغيرهم حين مثَّلوا لهذه الصّيغة[١٢].

(١٠) مَرَاتب النَّحْويّينَ ١٠٤.

(١١) طَبَقَات النَّحْويّينَ واللغويين ١٦٨.

(١٢) يُنظَـر: العَـرُوض لابن السـراج (ط. الفتلي) ٤١٩، والجامع فـي العَرُوض والقوافـي ١٠٣ – ١٠٤، والإقناع للصَّاحـب ١٣، والعَـرُوض لابـن جِنّـي ٧٠، ومختصـرُ العَرُوضِ والقوافي له ٤٤، وعَروضُ الورقة ١٠، والعَرُوض للربعي ١٤، والكافي للخطيب التبريزي ٣٤، والقسطاس ٧٥، ومفتـاح العلوم (ط. هنـداوي) ٦٣٣، ومعيار النظّار ٢٥، وشـفاء الغليـل للمحلـي ٢٢٢، والوافـي للعبيـديّ ١/ ٢٦٥، والعيـون الغامزة ١٥٢، والكافـي للقنائيّ (ط. العاني) ٧٢، ورفع حاجب العيون الغامزة ٧٨، وتسـهيل العُـرُوض إلى علم العَرُوض ٢/ ١٠٤، والحاشـيَة الكبرى للدمنهـوريّ ٤٢. وذكر ابن أبي الجيش في عروضِه ١٥٨ شـاهدًا تعليميًّا لهـذه الصيغة هو: (مد باعًـا في مداواته بعدما دنا لإبعادي). وورد بيت الخَليل شاهدًا عروضيًّا في موضعين من لسـان العرب، هما: (بتر) ٤/ ٣٨، و (قطع) ٨/ ٢٧٧، وجـاء في موضعين آخرين من المصدر نفسـه شـاهدًا لُغَويًّا، هما: (كيس) ٦/ ٢٠٢، و (ذلف) ٩/ ١١١. ولم ينسـبْ البيت إلى قائلٍ بعينِه في هذه المَصَادِر كلها. وجـاءَ البيـتُ مُضمَّنًا في شـعرٍ لابنِ عبدِ ربِّه فـي ديوانِه ١٦٧، ويتيمةِ الدَّهر ٢/ ٩٦.

وربَّمـا أَيَّـدَ صِحَّة فَحوى هـذا التّوجيه، أعني مُبـادرة الخَليل إلَـى الرّدِّ المُهَـذَّب على اعتراضِ الأصْمَعيّ وتعالمه، وجـودُ نَظيرٍ له ثابتِ الصّحة شـديدِ الظهـور مُسـتخلصٍ مـن روايـة أخـرى ضمَّـت سـابقةً وقعـت للخليـلِ مـع الأصْمَعـيّ أيضًـا، ومضمونُهـا مُلْتَحِـمٌ بمضمـون الرّوايـة الأولـى المَقصودة بالدّراسـة، لأَنَّه مِن صميمِ علْم العـروض أيضًا، وذلك حين أخفَـقَ الأصْمَعيّ في تَلَقّـي هذا العلم عن الخَليلِ، فأَوْحَى له الخَليلُ في هذه الرّواية الثّانية بما أوحَى له في الرّواية الأولى مـن جهةِ عجْزه عن تَحصيلِ هـذا العلم بالجُملة، فضلًا عن إدراكِ ما دَقَّ من مسائِله.

ناقـلُ هـذه الرّوايـة الثّانية هو ابـن جِنّي في مسـألة يَضيقُ المقامُ عن ذِكْر تَفصيلاتِها، والذي يَعنينـا منها الآن موضعُ الشّـاهد هنا، أي مبادرةُ الخَليل إلَى وَصْفِ ضَعْف الأصْمَعيّ في العروض بالوَحْيِ والإشـارة الذي مَهَّدَ له ابن جِنّي بعبارات أَيَّـدَتْ مُـرادَ الخَليـل وفحـوى كلامـه؛ قـال ابن جِنّـي: «... لاسـيَّما والأصْمَعيّ ليس مِمَّن ينشَـطُ للمقاييـس، ولا لحكايةِ العِلل. نَعم، وقد يجوزُ أنْ يَكـونَ الخَليلُ أيضًا أَمْسَـكَ عن شـرحِ الحال في ذلك، وما قالَه لمُنشـده البيـتَ من تصحيح قولِه، أو إفسـاده للأصْمَعيّ لمعرفتِه بقلَّـةِ انبِعاثِه في النّظـر، وتوقُّـره على مـا يُروَى ويُحفَـظ. وتؤكِّد هـذا عندَك الحكايةُ عنهُ وعن الأصْمَعيّ، وقد أرادهُ الأصْمَعـيّ علـى أَنْ يعلِّمه العَـروضَ، فتعذَّر ذلك على الأصْمَعيّ وبَعُدَ عنه؛ فيئسَ الخَليلُ منه، فقال له يوما: يا أبَا سعيد، كيفَ تُقطِّع قولَ الشّاعر:

إذا لمْ تَستطِعْ شيئًا فَدَعْهُ

وجاوِزهُ إلَى ما تَستطيعُ

قال: فعلِم الأصْمَعيّ أنَّ الخَليلَ قد تأذّى ببُعده عن علم العَروض، فلم يُعاوِدهُ فيه»[١٣].

والمقابلـة بين فحوى الرّواية السّـابقة وهذه الرّواية يثير العجَبَ مـن مَوقِف الأصْمَعيّ فيهما، ومهمـا كانت الحالُ إنَّ قـولَ ابن جِنّي في وصف شـأنِ الأصْمَعيّ (بقلَّة انبعاثِه في النّظر، وتوقُّره على ما يُـروى ويُحفظ) وأنّه (ليس مِمَّن ينشَـط للمقاييـس، ولا لحكايـةِ العِلـل) له قيمـةٌ عالية بعلـوِّ مكانة قائلِه في العلـم، وهو مِن بعدُ موافقٌ للمحفوظ مـن تُراثِ الأصْمَعيّ الـذي كادَ يخلُصُ لمـا يُروى ويُحفظ من دون قياسٍ وتعليل؛ ولذلكَ أَنكرَ عليهِ الكِسائيُّ صِلتَهُ بِالنَّحوِ، حين أخفقَ في توجيـه إعرابِ بعـض الشَـوَاهِد[١٤]، ووصفَه ابنُ السّـيد البطليوسـيّ بأنَّه كان ضعيفًا في صناعة النّحـو[١٥]، وفَنَّـدَ أبـو مِسْـحَل الأعرابـيّ ادعاءهُ بمعرفةِ الصّـرْف[١٦]، وذهب المُعافـى بن زكريا إلَى أنّ أبا عُمرَ الجَرمـيّ أعلمُ بالتصريفِ والأبنيةِ من الأصْمَعيّ[١٧]، وقال فيه أبو القاسم الزّجّاجيّ:

---

(١٣) الخَصائِـص ١/ ٣٦١ – ٣٦٢. ويُنظَـر: نور القبس ٧١ – ٧٢.

(١٤) يُنظَـر: مَجلـس من أمالي ابن الأنبَـاريّ ٢٨ – ٢٩، وأمالي الزَّجّاجيّ ٥١. وفي روضة العقلاء ٢١١ شاهد آخر يدلّ مضمونُه على عدم تمييز الأصمعيّ بين النَّحْو وغيره من علومِ اللغةِ بالقدر الذي يسلكُه في زمرةِ عُلَمَاء النَّحْو.

(١٥) يُنظَـر: القرطُ على الكامل ٣٨٢، ومقالةٌ في الاسـمِ والمُسمّى ٢٠٣.

(١٦) يُنظَر: مَجالسُ العُلَمَاء ٧٢.

(١٧) يُنظَر: الجليسُ الصَّالِح ٤/ ١٠٤.

«لم يكـنْ الأصْمَعيّ صاحـبَ عربيّـة»[١٨]، بل إنَّ وصـفَ ابـن جِنّي للأصْمَعـيّ بِقِلَّـة الانبعاثِ في النّظر يكادُ يَشـملُ شطرًا مما اشتهرَ به الأصْمَعيّ من العلم، أعني النّقْلَ الخالصَ والرّوايةَ المَحْضَة وشـرْحَ نصوصِ الأشعار، ومن الشَواهِد على ذلك شـاهدٌ ثالث وقَعَ للأصْمَعيّ معَ الخَليل، واتَّبَعَ فيه الخَليل الأسلوبَ نفسَه في التّنبيه المُهَذَّب، وروى الأصْمَعيّ نفسُـه هذا الشّـاهد في قوله: «كُنّا عند الخَليل بن أحمدَ، فأنشـدْتُهُ أبيـاتَ اليَهوديّ حتى مررْتُ بقوله:

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القليلُ مِنَ الكَسْـ

ـبِ ولا يَنْفَعُ الكثيرُ الخَبيثُ

فقال: كيف؟ قـال: قلت: ليس فـي كلامِهم الثّاء. فقال: كيف قال (الكثير)!»[١٩].

وإذا كان مَعنَى التّعالم في الاعتراضِ المَشوبِ بدلالـةِ التّوهينِ والتّضعيفِ في غاية الظهور على مَوقِف الأصْمَعيّ في سياق هذه الرّواية فإنَّ تفسيرَ المَوقِف قد يتّسـعُ لوجوه عِدَّة، منها ما تكفي فيه الإشـارةُ العابـرة إلَى بعـض الحقائـقِ المطلقة المسـتغنية بطبيعتها عـن البَرهنةِ والاسـتدلال، مثلُ ما يُخالجُ النّفسَ البشـريّة من مشاعر الزّهْوِ والعُجْـب وحُـبِّ التّباهي والحَسَـد وغير ذلك من نوازع الفطـرةِ التي لا تخضـعُ لتمحيصِ الإرادةِ الواعيَـة والنّظر العقلـيّ أحيانًا، ولا شـكَّ في أن مضمـونَ الرّواية المقصـودة بالدّراسـة يحتمل هـذا التّوجيـه، كما يحتمـلُ توجيهًا آخـرَ فحواهُ الإقدامُ على إظهارِ المَوقِف الغريبِ في الاعتراضِ عـن وعي وإدراكٍ وسـابقِ قصْـدٍ وتدبير، فيكونُ المَوقِف المُعْلَنُ واجهةً لغاياتٍ خفيَّةٍ، ولكن القولُ بهذا التّفسـير، بخلافِ القول بالتّفسـير السّابق، يستدعي دليلًا واضحًا وبرهانًا معقولًا.

وأقربُ الغايات المُحتملة إلَى المحفوظ الموثَّقِ من تـراث الأصْمَعيّ التّمويهُ علـى تذبذب مَوقِفه مِـن القَضيَّة نفسـها، أي قَضيَّة الحُـدُود الزّمنيّة للروايـة والاستشـهاد، بإظهـار الالتـزام التّـام بمضمونها، ولا وسـيلة إلَى بلوغ الغاية القُصوى فـي هذا الشّـأن أقوى من الاعتراض على شـيخه الخَليـل بزَعْـمِ استشـهادِهِ بأشـعار المُحْدَثيـن، إذ لـم يَسْـلَم مَوقِـف الأصْمَعـيّ مما اعتـرض بِهِ علـى شـيخه، ولم يخلُ مـن تأرجح وتحـوُّلٍ عن المسـار العام المُطَّرد؛ ذلك أَنَّ السّمَة الغالبة على الشَـوَاهِد الصّريحة النّسـبة في ما وصل إلينا من مصنفات الأصْمَعـيّ، والمنقول عنه في مصنفات غيره، أنها لشـعراء جَاهِليّين وإسـلَاميّين، ولكن هـذا المَوقِف لم يَطَّرِد عنده إلَى غاية الشّـوط، إذ نُقِلَت عنه آراءٌ لَيِّنَةٌ ومواقف مُهادِنة من الشّـعراء المتأخريـن والمُوَلَّدين أو المُحْدَثين وأشـعارهم، كرَأيِـهِ المذكـور قريبًا فـي أَنَّ الشّـعر خُتِمَ بابن هرمـة (ت١٧٦هـ) وهـو آخـر الحُجـج عنده،

(١٨) مَجالِسُ العُلَمَاء ٤٣. ويُنظَر: أمالي الزَّجّاجيّ ٥١.

(١٩) طَبَقَات النَّحْويّينَ واللغويين ٥٠، ويُنظَر: نور القبس ١٤٣ – ١٤٤. وفـي مجالـس العُلَمَـاء ١٨ – ٢٠، ٢٠٣، ٢٢٧ – ٢٢٨، ٢٧٤ – ٢٧٥، وأمالـي الزَّجّاجيّ ٥٨، وحلية المحاضـرة ١/٢٤٦، والمصـون ١٩٣ – ١٩٤، والجليس الصَّالِـح ١/٢٢٨ – ٢٢٩، ٥٥٠، ٥٩٠، ٢/١٢٢، ٣/٦٢، ٢٩٨ والمسالك في شرح الموطأ ٥/٤٩٤ – ٤٩٥، والآداب الشـرعية ١/٣٣٥ نظائـر لهذا الشـاهد وقعت للأصمعي مع أبي عمرو الشـيباني، وأبي عبيدة، وإسحاق الموصلي، وابن الأعرابي، والمفضل بن سلمة وغيرهم.

ولذلك احتجَّ بشعره في بعض مسائل الاستعمال اللُّغـويّ الخـاصّ، أي اللّهجات. ومـن ذلك أيضًا مَوقِف شَـهدَه الأصْمَعيّ في مجلس شيخه يونس بن حبيب، ونقله في رواية تضمَّنتْ إنشـادَ مروان بن أبـي حفصةَ (ت١٨٢هـ) بعض أشـعاره في ذلكَ المجلس، واستحسانَ يونسَ بن حبيبٍ لشعر مروانَ وتفضيله على شـعرٍ للأعشـى يُشبهُهُ في الغَـرض أو المَضمون، وقد سـكتَ الأصْمَعيّ عن هـذا المَوقِف ولـم يُعَقِّب عليهِ بشـيء على الرّغم من اسـتياء مروانَ نفسـه من هذا الحُكمِ بتأخير الأعشـى[٢٠]. ومن ذلك أيضًا ما نُقِلَ عن الأصْمَعيّ من كلامٍ في مدحِ شـعر بَشَّار واستشهاده ببعضِ نصوصه، بل لقد أشادَ ببعض كلام بَشَّار المنثور أيضـا[٢١]، وبشـارُ رأسُ المُوَلَّديـن، وقد قيل فيه: «بشـار أسـتاذُ المُحْدَثين الذي عنـه أخذوا، ومن بَحْرِه اغترفـوا، وأَثَرَه اقتفوا»[٢٢]. ومن الشّـعراءِ المُحدَثيـن الذيـن استشـهد الأصْمَعيّ بشَـوَاهِدَ من أشـعارهم علـى بعـضِ المعاني أبـو نُواس (ت١٩٨هـ)[٢٣]. وهذا غيرُ ما نُقِلَ عن الأصْمَعيّ، فـي غير مواضع الاستشـهاد اللُّغويّ، من رواياتِ أشـعار الأعرابِ والجَـواري والقِيان بالمُشـافهةِ المباشـرة[٢٤]، وروايـاتِ أشـعار بعض مُعاصريه من الشّـعراء، كأبي الشّـمَقْمَق (ت٢٠٠هـ) وأبي العَتاهيَة (ت٢١١هـ)[٢٥]، وأشعارِ بعض شيوخه، كخلـفِ الأحمـر (ت نحو١٨٠هـ)[٢٦]، والخَليل نفسه.

وفـي روايـة الأصْمَعيّ لبعض أشـعار الخَليل حجَّـة بالغةٌ وبرهـانٌ ناصع لانتفـاء الأصالة من مَوقِفـه في الاعتـراض عليه، إذ لا دليـلَ على هذا الوصفِ أقوى من إنشـاد الأصْمَعيّ لنصوص من شـعر الخَليلِ نفسـه، وَرَدَ بعضُها بسياق الرّواية الأدبيّـة الخالصـة، وبعضُها بسـياق الاسـتدلالِ المنهجي لمَعنًى لغويّ؛ من شَـوَاهِد الصّنفِ الأول ما وردَ في رواية نقلها الزّجّاجيّ عن ابن الأنبَاريّ في قولـه: «أخبرَنَـا أبو بكـر مُحَمَّد بن القاسـم الأنبَاريّ، قال: أخبرَنا أبو عيسـى، عن أبي يَعلَى، عـن الأصْمَعيّ قالَ: قالَ الخَليـلُ بنُ أحمدَ: نظرْتُ في علمِ النّجوم فهَجَمْتُ منه على ما لَزِمَني تركُهُ، وأنشأ يقول:

بَلِّغـا عَنّيَ المُنَجِّمَ أَنّـي
كـافِرٌ بـالذي قَضَتْهُ الكَواكـبْ
عالِمٌ أَنَّ ما يَكونُ وما كا
نَ قَضاءٌ مِنَ المُهَيْمِنِ واجِبْ»[٢٧]

(٢٠) يُنظَر: المُوَشَّح ٦٢.

(٢١) يُنظَـر: مَجالـسُ العُلَمَـاء ٢٠٧، والأغاني ٣/ ١٠٤، والمَصون ١٦٥، والمُوَشَّح ٣١٩، ٣٢٠، والجليس الصَّالِح ٢/ ٩٣، ٣/ ١٨٦، واليواقيت ١٩٨، والمَسـالك في شـرح المُوطأ ٥/ ٤٩٤ – ٤٩٥، ونورُ القَبَس ١٢٨، ١٤٥.

(٢٢) المُوَشَّح ٣١٨.

(٢٣) يُنظَر: مَجالسُ العُلَمَاء ١٥٩.

(٢٤) يُنظَـر: الزهرة (ط. المنـار) ١/ ١١٨، ومجلس من أمالي ابن الأنبَاريّ ٢٥ – ٢٧، وأمالي الزَّجّاجيّ ٩٨، ونور القبس ١٣٩ – ١٤٠.

(٢٥) يُنظَر: نور القبس ١٤٤، ١٤٧.

(٢٦) يُنظَر: أمالي الزَّجّاجيّ ٦٤.

(٢٧) أمالي الزَّجّاجيّ ٦٥. والبيتان في شعر الخَلِيل ٢٢٤ نقلا عن جَمهَرَة من المَصَادِر من بينها كتابُ الزَّجّاجيّ.

ومنهـا نصٌّ نقلـهُ المُعافَى بن زكريّا عن ابن الأنبَـاريّ أيضًـا في قولِه: «أنشـدَنا أبـو بكرٍ بن الأنبَاريّ، قال: أنشدَنا أحمدُ بنُ عُبيد، قال: أنشدَنا الأصْمَعيّ:

وما شَيْءٌ أَحَبُّ إلَى لَئيمٍ
إذا شَـتَمَ الكَريمَ مِـنَ الـجَوابِ
مُتارَكَةُ اللَّئيمِ بِلا جَوابٍ
أَشَدُّ على اللَّئيمِ مِنَ السّبابِ»[٢٨]

وهذان البيتان اللذان أنشدهما الأصْمَعيّ وسكتَ عن نسبتِهما، بحسبِ ما وردَ في هذه الرّواية، هما من شعر الخَليلِ الخالصِ النّسبةِ إليه[٢٩].

ومن نصوصِ القسـم الآخـر بيتان من الرّجز أنشـدَهما الأصْمَعيّ إنشادًا مباشرًا من دون نسبةٍ صريحة، في سـياق رواية ضمَّت استدلالًا لغويًّا، رواهـا ابن الأنبَاريّ أيضًا في قوله: «القِمَطْرُ: قال أبـو هِفّـان: يُذَكَّرُ ويؤنَّـث، فيقالُ: هـو القِمَطْرُ، وهي القِمَطْرُ، وأخبرَني التّوَّزِيُّ أن الأصْمَعيّ كان يقولُ:

لا عِلْمَ إلّا ما وَعاهُ الصّدْرُ
لا خَيْرَ في عِلْمٍ حَوى القِمَطْرُ

فهذا في التّذكير. قال: وأنشدني الطّوسيّ لآخر:

لا خَيْرَ فيما حَوَتِ القِمَطْرُ
فَأَنَّثَ»[٣٠].

وعلـى الرّغم من احتمال أن تكون نسـبة هذا الشّـاهد إلَى الأصْمَعيّ حَقيقيَّة، فهو ممَّن تعاطَى نظمَ الشّـعر، وقـد ضمَّتْ بعض المَصَادِر شـعرًا نُسِبَ إليه نسبةً حَقيقيَّة[٣١]، وجاء بعض المَنسوب إليـه بهذه الصّفة شَـوَاهِدُ في مَصَـادِر اللُّغَة[٣٢]، أقول: على الرّغم من هذا الاحتمال وما يَسـتدعيه من توجيهِ فعلِ (القول) نحو مَعنَى الإنشـاء الذي يسـتلزمُ نسـبةَ المَقول إلَى القائلِ نسبةً حَقيقيَّة مباشـرة، إن احتمال تَوجيه (قول) الأصْمَعيّ في رواية ابنِ الأنبَاريّ بالإنشـادِ الـذي يُفيدُ النّقلَ أو فِعْلَ الرّواية المُجرّدة هو الرّاجحُ بحسـب ما أدّى إليه تحقيقنا في نسبة هذا الشّاهد.

والشّاهدُ الذي أنشدهُ عليّ بن عبد الله بن سنان الطوسـيّ هو البيـتُ الثّاني من شـاهد الأصْمَعيّ نفسـه مع خلاف في صيغة الرّواية اختلفت معه مناسبة الاستشـهاد. وأنشدَ ابنُ السّـكيت، قرينِ الطوسـيّ في طلـبِ العلم، البيتين معًا لمناسـبةِ الاستشـهاد نفسِـها، ومن دون نسـبةٍ أيضا[٣٣] . وبهذه الصّيغة من النّسبةِ غير المُحددة في شاعر بعينِه وردَ الشّـاهدُ في بعض المَصَـادِر اللُّغويّة وغير اللُّغويّة الأخرى[٣٤].

(٢٨) الجليس الصَّالِح ٣/٣٣٨.

(٢٩) البيتـان فـي شـعر الخَلِيـل ٢٢٣ نقـلا عن بعض المَصَادِر، ويزاد في تخريجهما المصدر المذكور هنا.

(٣٠) المذكّـر والمُؤنَّـث لابـنِ الأنبَـاريّ (ط. عضيمـة) ١/٤٤٨، (ط. الجنابي) ١/٤١٢.

(٣١) يُنظَـر: البيـان والتبيـن ٢/٢٦٦، والمحاسـن والأضداد المنسـوب إلى الجاحظ (ط. الخانجي) ٩، وذيل الأمالي ٣١، والمحدث الفاصل ٢٢٦ – ٢٢٧ والزهد الكبير للبيهقي ٢٣٤، ونور القبس ١٢٦، ١٣٨، ١٤٣.

(٣٢) يُنظَـر: تهذيـب اللغـة ٣/٣١٨، ١١/٤٨٦، ومادة (بذغـس) من: التكملة والذيـل والصلة ٣/٣٢٣، والعباب ٧/٢٢٣، والتاج ١٥/٤٤١ – ٤٤٢.

(٣٢) يُنظَر: مادة (قمطر) من الصحاح ٢/٧٩٧، واللسان ٥/١١٧، والتاج ١٣/٤٧٣.

(٣٤) يُنظَـر: المحـدث الفاصل ٣٨٧، وأمثلـة الأبنية في كتـاب سـيبويه ٧٩، وتحسـين القبيـح ٨٢، والمخصص ١٧/١٨.

أشــرنا فــي أول الحديث عن هذا الشّــاهد إلَى وجــود صلة للخليــل به، إذ هــو مما نســبَتْهُ إليه بعض المَصَادِر نســبة حَقيقيَّــة، وفي ثبات هذه الصّلــة دليلٌ قــويٌّ علــى مجازفــة الأصْمَعيّ في اصطناع مَوقِف مــن التّعالم على الخَليل لم يُهيئْ له أســبابَه المَوضُوعيّة، بل لم يَحْتَطْ لسلامتهِ من الخَلَلِ، والخَلَلُ هنا متميِّز بأَنَّه من صميم المَوقِف، أي مَوقِــف الأصْمَعيّ في الاعتــراضِ على الخَليل، فقد نَسَــبَ ابنُ عبد البر الشّاهدَ إلَى الخَليل نسبةً صريحة مباشــرة في قوله: «مَنْ كَرِهَ كتابَ العلمِ إنَّما كَرِهَهُ لوجهَين، أحدُهما: أَنْ لا يُتَّخَذَ مع القرآن كتــابٌ يُضاهى به. ثانيهمــا: ولِئَلّا يَتَّــكِلَ الكاتبُ على ما كَتَــبَ، فلا يَحْفَظ فيَقــلّ الحِفْظُ. كما قال الخَليلُ رحمه الله:

لَيس بِعِلْمٍ ما حَوى القِمَطْرُ

ما العِلْمُ إلّا ما حَواهُ الصّدْرُ»[٣٥]

ونَسَبَ الخطيبُ البغداديّ الشّاهدَ إلَى الخَليلِ أيضًا نســبةَ إنشــادٍ فــي ضمــن روايــة وَرَدَ في إسنادِها ابنُ الأنبَاريّ الذي مرَّ بنا من قبل أَنَّهُ نقلَ رواية إنشــادِ الأصْمَعيّ للشاهدِ، قال الخطيبُ: «نا علــيُّ بن أبي علي البصري، نــا مُحَمَّد بن العباس الخــزاز، نا مُحَمَّد بن بَشَّــار – يعنــي أبا بكر بن الأنبَــاريّ – نا أبي، قال: قال الخَليل: اجعلْ ما في الدّفترِ رأسَ مالِكَ، وما في قلبِكَ للنَّفقة، وأنشدَ:

لَيس بِعِلْمٍ ما حَوى القِمَطْرُ

ما العِلْمُ إلّا ما وَعاهُ الصّدْرُ»[٣٦]

والملاحظ على هذه الرّواية أنها نسبَت الشّاهد إلَى الخَليل بصيغة (أنشد)، وروايةُ الأشعار بهذهِ الصّيغة من المَواطن المُشــكلة في تحقيق أصلها أو توثيــق نســبتِها، لِما لهــا مــن دلالاتٍ مختلفة لا يُصــارُ إلَــى ترجيــحِ واحــدةٍ منهــا إلا بقرينةٍ، ومُصطلَــح (الإنشــاد) الــذي تصدَّر الشّــاهدَ في رواية الخطيبِ البغداديّ يحتملُ الدّلالة الرّئيســة التي تُفيد النّقل والأداءَ أو الاستشهادَ والتمثيلَ، أي إنَّ المُنْشِدَ استشــهدَ بشعر غيرهِ أو تمثَّلَ به، كما يَحتملُ دلالة الإنشــاءِ أو القولِ الصّريح الخالص الخاصّ بالمُنْشِــدِ، أي إنَّ المُنْشِدَ أنشدَ شعره هو لا شــعرَ غيره، ومَصاديقُ هــذا المَعنَى في تراثنا ليســت بالقليلة، فكثيرٌ من شعرائِنا القُدامَى كان يُنشــدُ شعره الخاصَّ به ويُمَهِّدُ له بتعبير (أنشد) أو (يُنشــد) حتــى في المَصَــادِر غيــر المختصَّة بالروايــة الأدبيّــة[٣٧]، وهــذهِ الدّلالــة الأخيرةُ هي الرّاجحةُ، إن لم تكنْ المُتَعَيّنة، في روايةِ البغداديّ بحــدودِ ما تيسَّــرتْ معرفتُه من مصادرِ الشّــاهدِ حتى الآن، بقرينةِ ورود صيغةِ النّســبةِ الصّريحة المباشــرة في رواية ابنِ عبد البــرّ التي قد يصلحُ لتأييدِها ما عُرِفَ من تعاطي الخَليل لنظم الشّعر بقَدَرٍ وَفّى بأن يُجْمَعَ شــعره فــي ضمن مجموعٍ مُستقل به.

(٣٥) جامع بيان العلم ٢٩٢ – ٢٩٣. وأخل مجموع شعر الخَلِيل بالشاهد، وهو في مستدركه ١٨ نقلًا عن المصدر نفسه ومصادر أخرى.

(٣٦) الفقيه والمتفقه ٢/ ٢٦٤.

(٣٧) تنظر شــواهد على ذلك في كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤، ٣٠٥.

ومـن مُجمل ما تقدَّم إيجازه من تحقيق نسـبة الشّـاهد يظهر رُجَحانُ نسبَتِهِ إلَى الخَليل التي ما كانـت لتغيبَ عن الأصْمَعيّ حين أنشـده بسـياقِ الاستشـهادِ المَنهجيّ المُنتظم لمَعنَى لفظ لغويّ، وصِدْقُ هذا التّوجيه يعني، بالضرورة، ثباتُ صفةِ الافتعالِ فـي مَوقِفِ الأصْمَعيّ من قَضيَّة احتجاجِ الخَليلِ بأشعارِ المُحْدَثين.

ومـا تقدَّمَ من توجيهٍ لفحـوَى الرّوايةِ الخاصّة بالخَليـلِ من طريق الأصْمَعيّ، بحدودِ البيتِ الذي استشـهدَ به الأولُ ونسـبَهُ الآخَرُ إلَـى المُحْدَثين، مُؤَيَّدٌ بمضمونِ الرّوايةِ نفسِها من طريقِ الأخفشِ بحسبِ ما يظهرُ من العَرض الآتي.

روايةُ الأخفَش

النّاقـلُ لروايـةِ الأخفـش هو أحمدُ بـنُ مُحَمَّد العَروضـيّ (ت٣٤٢هـ) في كتابـهِ (الجامِع في العَـروض والقَوافـي) في ضمنِ بـابٍ عنوانُه (ما جـاءَ مِمّا لم يَقُلْـهُ الخَليلُ وما لم يَجِـئ مِمّا قالَهُ) قال فيه: «وأَمّا المَديدُ فإنَّ الأخفشَ زَعَمَ أَنَّ قولَهُ:

إنَّمـــا الذِّلْفـاءُ يـاقوتَةٌ

أُخْرِجَتْ مِنْ كيسِ دِهْقان

لم يُسمع، وأَنَّه مُحْدَثٌ، والقياسُ عنده أَلّا يجوز، لأَنَّه لم يَجِئ. وهذا قد ذكرهُ الخَليل، وجعله مُلحقًا بالأبيات الصّحاح. قال: وكذلك قولُهُ:

يَغْرَمُ المَرْءُ علـى فِعْلِـهِ

ويَصـيرُ المـالُ للـوارِث

فهـذا عنـده غيـرُ جائـز، لأنَّـه لم يَجـئ. وما بإجازَتِهمـا بـأسٌ، لأَنَّ الخَليلَ لم يكـنْ ليضعَ ما لا أصلَ لـه عنـده»[٣٨]. والظاهر من سـياقِ هذه الرّوايـة أن الأخفـشَ لم يسـمعْ بهـذا البيت، ولم يبلُغْهُ استشهادُ الخَليلِ به، ولذلك أخلى منه كتابَه فـي العَروض ولـم يُثبتْـه فيه حين ذكـرَ بعض أَعاريضِ المَديد وضروبِـه[٣٩]، ونقلَتْ عنهُ بعضُ مَصادرِ العَروض القولَ بشذوذه[٤٠].

ويظهر من الرّواية التي نقلَها العروضيُّ وكلامِه عليها أَنَّ ما لم يسـمعْه الأخفش، أو غيره، لندرته سـمعَه الخَليلُ، وحَـرِيٌّ به ذلـك، وانتفَعَ منه في وضعِ ما يناسـبُه من أنظمةِ العَروض، لأَنَّ الخَليل (لم يكنْ ليَضعَ ما لا أصلَ له عنده) بحسـب قول العَروضيّ.

تحقيقُ نسبةِ الشّاهد

وَرَدَ البيـتُ الذي استشـهدَ به الخَليل ونسـبَه الأصْمَعـيّ والأخفـش إلَـى المُحدَثيـن في ضمن روايـة مُتَقدّمةٍ لـم يعرفاها، كما لـم ينتفعْ منها المُعاصرون من مُحقّقي كتـب العَروض وغيرها فـي توثيقه؛ فالذِّلْفـاءُ المذكورة فيـه هي جاريةٌ لسـعيدِ بن عبد المَلك بن مروان، ثم صارتْ بعده إلَى أخيه سليمان الذي قال فيها، بعد إنشاده هذا البيتَ منسـوبًا إلَى شـاعر غير معين، «شِـراؤُها على أخـي أَلف ألف دِرهَم، وهي عاشـقةٌ لمَولَاها الـذي باعَها منـه. واللهِ لا ماتَ إِلَّا بحَسـرتِها، ولا فـارقَ الدّنيـا إلا بغُصَّتِها»[٤١]، وسـليمانُ وُلِدَ في

(٣٨) الجامع في العَرُوض والقوافي ١٨٥.

(٣٩) يُنظَر: كتاب العَرُوض للأخفش ١٥٢ .

(٤٠) يُنظَـر: البـارع لابن القطـاع ١٠٣ – ١٠٤، ونهاية الراغب للأسنوي ١٤٧.

(٤١) أخبـار النسـاء لابن الجـوزي ٩٣ – ٩٤، والمصدر نفسـه بنشـرته المنسـوبة إلى ابن القيـم ١٠٤ – ١٠٥. وحكاية الذلفاء وسـليمان تامّة في العقد الفريد ٧/ ٦٠ – ٦٤، وجزءٌ منها رواه ابن المعتزّ في فصول التماثيل ١٠٢ منسوبًا إلى بعض خُلَفاء بني أميّة.

سـنة (٦٠هـ)، وتولّى الحكمَ في سـنة (٩٦هـ)، وتوفّـى في سـنة (٩٩هـ)[٤٢]، ومن ثـم ظهرَ أَنَّ البيتَ قديمٌ داخلٌ في الحُدُود الزّمنيّة لروايةِ اللُّغَة الفصيحـةِ وليس بالمُحْدَثِ أو المَصنوع بحسـبِ زعـم الأَصْمَعـيّ والأخفـش، وربّمـا كان صاحبُه مولى الذَّلْفاء نفسه.

وعلـى الرّغـم مـن أن تحقيقنا في نسـبةِ هذا الشّـاهد أثبتَ تقدُّم زمنِه وانتفاءِ صلتهِ بأشـعارِ المُحْدَثين تبقى لشهادة الأَصْمَعيّ والأخفش على استشـهادِ الخَليـل بأشـعار المُحْدَثيـن قيمةٌ في الجانـب المتعلق بهذه القَضيَّة من تاريخ العَرَبيَّة بصرف النّظر عن صدقِها، ولو تضمَّنت روايتاهما شـاهدًا آخرَ صحيحَ النّسبة إلَى المُحدثين لدخلتْ حيز المَباحث الأصيلة فـي هذه القَضيَّة وصارتْ لها قيمة علميّـة عالية، ولكـن الرّوايتين انحرفتا عن هذا المَسـار فصَلُحَتْ الأولى منهما لأنْ تكونَ مثالًا نادرًا لتعالُمِ التّلميذِ على شيخِه من دون علم يُؤثر، لمجيئِها بالسـياق المُفصـحِ بجلاء عن هذا المَعنَى، وصارت الرّوايـة الأخرى مثالًا للمجازفة في الحكمِ قبل اسـتيفاءِ الضّـروريّ من مقدّماتِهِ في التّتَبُّعِ الدّقيقِ والاستقراءِ الواسع.

(٤٢) يُنظَر: مـروج الذهـب ٣/١٩٩، والإنباء في تاريخ الخلفاء ٥٠، والفخري في الآداب السلطانية ١٢٨، وتاريخ الخلفاء ١٨٤.

المَصَادِر والمراجعُ(*)

- الآداب الشّرعية والمنح المرعية: المقدسي، مُحَمَّد بن مفلح، ت٧٦٣هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، ط٣، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٩م

- أخبار النّساء: ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي، ت٥٧٩هـ، تحقيق إيهاب كريم، دار النّديم، بيروت ١٩٩١. نشرة أخرى منسوبة إلَى ابن قيم الجوزية، مُحَمَّد بن أبي بكر، ت٧٥١هـ، تحقيق د. نزار رضا، مكتبة التّحرير، بغداد ١٩٨٨.

- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحُسَين، ت٣٥٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس و د. إبراهيم السّعافين وبكر عباس، ط٣، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨.

- الاقتراح: السّيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. مُحَمَّد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس – لبنان، ١٩٨٨.

- الإقناع في العروض وتخريج القوافي: الصّاحب إسماعيل بن عباد، ت٣٨٥هـ، تحقيق الشّيخ مُحَمَّد حسن آل ياسين، المكتبة العلمية، بغداد.

- أمالي الزّجّاجيّ: الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، ت٣٤٠هـ، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.

- أمثلة الأبنية في كتاب سيبَوَيهِ: الزّبيدي، أبو بكر مُحَمَّد بن الحَسَن، ت٣٧٩هـ، تحقيق د. مُحَمَّد خليفة الدّناع، دار النّهضة العَرَبيَّة، بيروت ١٩٩٦.

- الإنباء في تاريخ الخلفاء: ابن العمراني، مُحَمَّد بن علي، ت٥٨٠هـ، تحقيق د. قاسم السّامرائي، دار الآفاق العَرَبيَّة، القاهرة، ١٩٩٩.

- البارع في علم العروض: ابن القطاع الصّقلي، علي بن جعفر، ت٥١٥هـ، تحقيق د. أحمد مُحَمَّد عبد الدّايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٥.

- البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر، ت٢٥٥هـ، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٥.

- تاج العروس من جواهر القاموس: الزّبيدي، مُحَمَّد مرتضى بن مُحَمَّد، ت١٢٠٥هـ، تحقيق مجموعة محققين، وزارة الإعلام، الكويت ١٩٦٥ – ٢٠٠١.

- تاريخ الخلفاء: جلال الدّين السّيوطي، تحقيق أحمد شعبان، مكتبة الصّفا، القاهرة ٢٠٠٥.

- التبيان في شرح الدّيوان: منسوب إلَى أبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحُسَين، ت٦١٦هـ، تحقيق مُصطَفَى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط٢، مط. مُصطَفَى البابي الحلبيّ، القاهرة، ١٩٥٦.

- تحسين القبيح وتقبيح الحسن: الثّعالبي، أبو منصور عبد الملك بن مُحَمَّد، ت٤٢٩هـ، تحقيق شاكر العاشور، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينية، بغداد ١٩٨١م.

- التكملة والذيل والصلة: الصّغاني، رضي الدّين الحسن بن مُحَمَّد، ت٦٥٠هـ، تحقيق عبد العليم الطحاوي وإبراهيم الأبياري ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مط. دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠ – ١٩٧٩.

- تهذيب اللُّغَة: الأزهري، مُحَمَّد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، تحقيق مجموعة محققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٧٥.

- الجامع في العروض والقوافي: العروضي، أحمد بن مُحَمَّد، ت٣٤٢هـ، تحقيق د. زهير غازي زاهد وهلال ناجي، مؤسسة المنار العراقية، النّجف الأشرف.

- الجزء فيه الأول مما رواه الأكابر عن الأصاغر: الباغندي،

(*) المعلومات التامة عن أسماء مؤلفي المَصَادِر القديمة وسنوات وفياتهم تذكرُ عند ورودِ اسمِه أولَ مرة.

مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ت٣١٢هـ، تحقيق د. خالد مُحَمَّد باسمح، دار التّوحيد، الرّياض ٢٠٠٧.
- الجَلِيس الصّالح: النّهرواني، المُعافَى بن زكريا، ت٣٩٠هـ، تحقيق د. مُحَمَّد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٣.
- الحاشية الكبرى: الدّمنهوري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ت١٢٨٨هـ، مط. الميمنية، القاهرة ١٣٠٧هـ.
- حلية المحاضرة: الحاتمي، مُحَمَّد بن الحَسَن، ت٣٨٨هـ، تحقيق د. جعفر الكتاني، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٩.
- خزانة الأدب ولبُّ لبابِ لسانِ العرب: البغداديُّ، عبد القادر بن عمر، (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السّلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
- الخصائص: ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق مُحَمَّد علي النّجار، ط٤، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- ديوان ابن عبد ربه: تحقيق د. مُحَمَّد رضوان الدّاية، مؤسسة الرّسالة، بيروت ١٩٧٩م.
- ذيل الأمالي: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت٣٥٦هـ، مطبوع مع الأمالي، دار الفكر، بيروت.
- رسالة الغفران: أبو العلاء المَعرّي، أحمد بن عبد الله، ت٤٤٩هـ، تحقيق د. عائشة عبد الرّحمن، ط٤، دار المعارف، مصر.
- رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرّامزة: الدّلجي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت٩٤٧هـ)، تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلميّة، بيروت ٢٠١١.
- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: البستي، مُحَمَّد بن حبان، ت٣٥٤هـ، تحقيق مُحَمَّد محيي الدّين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزهد الكبير: البيهقي، أحمد بن الحُسَين، ت٤٥٨هـ، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الجنان - مؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ١٩٨٧.
- الزهرة: الأصبهاني، مُحَمَّد بن داود، ت٢٩٧هـ، تحقيق د. إبراهيم السّامرائي، ط٢، مكتبة المنار، الزّرقاء - الأردن ١٩٨٥.
- شعرُ الخَليل بن أحمَدَ الفَراهيديّ (من ضمن: عشرة شعراء مُقلّون).
- شفاء الغليل في علم الخَليل: المحلي، مُحَمَّد بن علي، ت٦٧٣هـ، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.
- الصحاح: الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد، ت٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠.
- طبقات الشّعراء: ابن المعتز، عبد الله بن مُحَمَّد، ت ٢٩٦ هـ، تحقيق عبد السّتار أحمد فراج، ط٤، دار المعارف، مصر ١٩٨١.
- طبقات النّحويّين واللُّغويّين: أبو بكر الزّبيديّ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٨٤.
- العُبَابُ الزّاخِرُ واللُّبابُ الفَاخرُ: الحَسَن بن مُحَمَّد بن الحَسَن الصّغانيّ (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق د. فير مُحَمَّد حَسَن المَخدوميّ، قَابَلَ أُصولَهُ وأَعَادَ تَحقيقَهُ د. تركي بن سهو بن نزَّال العتيبيّ، دار صادر، بيروت، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.
- العروض: ابن جِنّي، تحقيق د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت ١٩٨٩م.
- العروض: الرّبعي، علي بن عيسى، ت٤٢٠هـ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل بدران، مط. المتوسط، بيروت ٢٠٠٠م.
- عَروضُ الورقة: أبو نصر الجوهريّ، تحقيق د. مُحَمَّد سعدي جوكنلي، جامعة أتاتورك، أرضروم ١٩٩٤.
- عشرة شعراء مُقِلّون: صنعة: د. حاتم صالح الضّامن، مط. دار الحكمة، الموصل، ١٩٩١م.
- العقدُ الفريد: ابن عبدِ ربّه الأندلسيّ، أحمد بن مُحَمَّد، ت٣٢٨هـ، تحقيق مُحَمَّد سعيد العريان، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٢.

- العُمدة في محاسن الشّعر وآدابِه ونقده: القيروانيّ، الحَسَن بن رشيق، ت٤٥٦هـ، تحقيق مُحَمَّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١.
- العيون الغامزة على خبايا الرّامزة: الدّماميني، مُحَمَّد بن أبي بكر، ت٨٢٧هـ، تحقيق الحسانيّ حسن عبد الله، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٤.
- الفخريّ في الآداب السّلطانية: ابن الطقطقيّ، مُحَمَّد بن علي، ت٧٠٩هـ، تحقيق عبد القادر مُحَمَّد مايو، دار القلم العربيّ، حلب ١٩٩٧.
- فصول التّماثيل: ابن المعتز، تحقيق مكي السّيد جاسم ومُحَمَّد مكي السّيد جاسم، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد ١٩٨٩.
- الفقيه والمتفقه: الخطيبُ البغداديّ، أحمد بن علي، ت٤٦٣هـ، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الرّياض ١٩٩٦.
- القرط على الكامل (طُرر وحواشي الوقشي، هشام بن أحمد، ت٥٧١هـ، وابن السّيد البطليوسيّ، مُحَمَّد بن عبد الله، ت٥٢١هـ، على الكامل للمُبرّد) جمعها وزادَ فيها: ابن سعد الخير الأنصاريّ البلنسيّ، علي بن إبراهيم، تحقيق ظهور أحمد أظهر، رسالة دكتوراه، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان ١٩٦٩.
- القسطاس في علم العروض: الزّمخشريّ، جار الله محمود بن عمر، ت٥٣٨، تحقيق د. فخر الدّين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٩.
- الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التّبريزيّ، يحيى بن علي، ت٥٠٢هـ، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٤.
- الكتاب: سيبَوَيهِ، عمرو بن عثمان، ت١٨٠هـ، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٤.
- لسانُ العَرب: ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت.
- ما رواهُ الأكابرُ عن مالكِ بن أنس: الدّوري، مُحَمَّد بن مخلد، ت٣٣١هـ، تحقيق عواد الخلف، مؤسسة الرّيان، بيروت، ١٩٩٦م.
- مجالسُ العُلَماء: أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٢، مط. الحكومة، الكويت ١٩٨٤.
- مجلس من أمالي ابن الأنبَاريّ: ابن الأنبَاريّ، مُحَمَّد بن القاسم، ت٣٢٨هـ، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٤م.
- المحاسن والأضداد: منسوب إلَى الجاحظ، تقديم وشرح: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٦.
- المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي: الرّامهرمزي، الحَسَن بن عبد الرّحمن، ت٣٦٠هـ، تحقيق د. مُحَمَّد عَجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر، بيروت ١٩٨٤.
- مُختَصَر العَروض والقوافي: ابن جِنّي، تحقيق قيس العطار، مؤسسة التّاريخ العربي، بيروت.
- المُخصَّص: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ، مط. بولاق، القاهرة ١٣١٦هـ.
- المذكّرُ والمؤنّثُ: ابنُ الأنبَاريّ:
* تحقيق د. طارق الجنابي، ط٢، دار الرّائد العربي، بيروت ١٩٨٦م.
* تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلَاميّة، لجنة إحياء التّراث، القاهرة ١٩٨١ – ١٩٩٩م.
- مراتبُ النّحويّين: أبو الطيب اللُّغويّ، عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العَرَبيّ – بيروت، دار الكتاب الحديث، الكويت.
- مروجُ الذَّهبِ ومعادن الجَوهر: المسعوديّ، علي بن الحُسَين، ت٣٤٦هـ، دار الكتابِ العَربيّ، بغداد ٢٠٠٤.
- المزهرُ في علوم اللُّغَة وأنواعها: جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم وعلي مُحَمَّد البجاويّ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٩٨٧.
- المسالكُ في شرحِ موطأ مالك: ابن العربيّ، مُحَمَّد بن عبد الله، ت٥٤٣هـ، تحقيق مُحَمَّد حسين السّليمانيّ

وعائشة حسين السّـليمانيّ، دار الغرب الإسلَاميّ، بيروت ٢٠٠٧.
- مسـتدرك شعر الخَليل بن أحمَدَ الفَراهيديّ (من ضمن: المُستدرَك على دواوينِ الشّعراء).
- المسـتدركُ علـى دواويـن الشّـعراء: د. حاتـم صالـح الضّامن، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٩.
- المَصونُ في الأدب: أبو أحمد العسكريّ، الحسن بن عبد اللـه، ت٣٨٢هـ، تحقيق عبد السّـلام هـارون، ط٢، مط. الحكومة، الكويت ١٩٨٤.
- معيار النّظار في علوم الأشعار: الخزرجيّ، عبد الوهاب بـن إبراهيم، ت بعـد٦٦٠هـ، تحقيق د. مُحَمَّـد علي رزق الخفاجيّ، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١.
- مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، يوسف بن أبي بكر، ت٦٢٦هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ٢٠٠٠ م.
- المُوشَّح: المرزبانيّ، مُحَمَّد بن عمران، ت٣٨٤هـ، تحقيق مُحَمَّد علي البجاويّ، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٥م.
- نهاية الرّاغب في شـرح عروض ابن الحاجب: الأسنويّ، عبـد الرّحيم بـن الحَسَـن، ت٧٧٢هـ، تحقيق د. شـعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
- نورُ القَبس المُختَصر من المُقتبس: الحافظ اليغموريّ، يوسف بن أحمد، ت٧٧٣هـ، تحقيق رودلف زلهايم، مط. الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م.
- الوافي في علمي العروض والقوافي: العبيديّ، عبيد الله بن عبـد الكافي، ت ق٨هـ، تحقيق صبـاح يحيى إبراهيم، رسـالة ماجسـتير، كلية اللُّغَة العَرَبيَّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- يتيمـة الدّهـر: أبو منصـور الثّعالبيّ، تحقيـق د. مفيد مُحَمَّد قميحة، دار الكتبِ العِلميّة، بيروت، ١٩٨٣.
- اليواقيـت: أبو منصور الثّعالبي، تحقيق مُحَمَّد جاسـم الحديثيّ، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠
الدورياتُ (النصوص المحققة فيها):
- (التُّـراث العربـيّ)، ع ٩٦/ ٢٠٠٤: مقالـة فـي الاسـم والمسـمّى: ابن السّيد البطليوسـيّ، تحقيق د. وليد مُحَمَّد السّراقبيّ.
- (فصـول)، مـج٦ – ع ٢/ ١٩٨٦م: العَروض: الأخفش، سعيد بن مَسعَدة، ت٢١٥هـ، تحقيق سيد البحراويّ.
- مَجلّـة كليّـة الآداب، جامعة بغداد، عـدد١٥/ ١٩٧٢م: العَـروض: ابـن السّـراج، مُحَمَّد بـن السّـريّ، ت٣١٦هـ، تحقيق د. عبد الحُسَين الفتليّ.
- (المَـورد)، مج٨، ع ٤/ ١٩٧٩م: عَـروض أبي الجيش: الأندلسـيّ، عبد الله بن مُحَمَّد، ت٦٢٦هـ، تحقيق عبد الله كنون.
- (المـورد)، مـج٢٤ – ع ١، مـج ٢٥ – ع ١/ ١٩٩٦ – ١٩٩٧م: تسهيلُ العُروض إلَى علم العَروض: الاسفراييـنيّ، عبد الملك بن إسـماعيل، ت١٠٣٧هـ، تـح: د. فاخر جبر مطر.
- المـورد، مـج٢٧ – ع ٣/ ١٩٩٩م: الكافـي فـي عِلمَيْ العَـروض والقَوافي، القنائيّ، أحمـد بن عباد، ت٨٥٨هـ، تحقيق د. إنقاذ عطا الله العاني.